الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية

القرض المبرمة بتاريخ 11 جويلية 2017

بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي

للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل

مشروع الطريق السيارة "تونس جلمة"

(2017 / 82)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 20 / 09 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية القرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 22/ 02 / 2018

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: سامي الفطناسي

مقرر اللجنة: حسام بوننني

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: نعمان العش

نظـر اللّجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 04 أكتوبر 2017
جلسة اللجنة: 22 فيفري 2018 **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين (08 مع 01 محتفظ) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 22 فيفري 2018 **نائب رئيس اللجنة:** سامي الفطناسي **المقرر المساعد:** الهادي بن ابراهم

أوّلا ـ تقديم المشروع:

تمّ بتاريخ 11 جويلية 2017، التوقيع على اتفاقية قرض بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 50 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع إيصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة (مقطع تونس ـ جلمة) على أساس تمويل الأشغال المتعلقة بإنجاز 4 أقساط (تونس ـ السبيخة 87 كلم مع وصلة بطول 16 كلم من جملة 8 أقساط بطول 186 كلم).

ويهدف هذا المشروع إلى المساهمة في تحسين خدمات النقل البرّي على الطرق في الولايات الداخلية وتأمين سلامة السير عليها، كما يهدف إلى تفادي انقطاع حركة المرور بسبب فيضان الأودية والمساهمة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجهة، وذلك من خلال إيصال الطريق السيّارة إلى ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة (مقطع تونس ـ جلمة).

1) عناصر المشروع:

يتضمن المشروع العناصر التالية:

ـ أعمال إنشاء الطريق:

يشمل هذا العنصر تنفيذ الأعمال المدنية اللازمة لتعبيد الطريق السيارة مقطع تونس جلمة والبالغ طوله حوالي 186 كلم بالإضافة إلى تهيئة 16 كلم لربط مدينة الفحص بالطريق السيارة وأعمال تصريف المياه السطحية والأعمال الإنشائية الخاصة بالمحوّلات والجسور الكبرى على الأودية.

ـ تحويل شبكات المرافق:

ويشمل هذا العنصر أعمال تحويل وإعادة مدّ شبكات المياه والكهرباء والهاتف.

ـ التجهيزات والمعدّات:

يشمل هذا العنصر توريد وتركيب التجهيزات والمعدّات الخاصة بمحطات تحصيل الرّسوم على الطريق السيارة.

ـ الخدمات الاستشارية:

توفير الخدمات الاستشارية اللازمة لمساعدة الوزارة في الإشراف على تنفيذ المشروع والرقابة الفنية على أعماله.

2) كلفة المشروع وتمويله:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 1423 مليون دينار تونسي دون اعتبار الأداءات وسيساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل الأشغال الخاصة بالأقساط الأربعة الأولى التي تُعنى بالجوانب الفنية لهذا المشروع وذلك بنسبة تقدّر بحوالي 65 % من كلفة الأشغال أي بمبلغ 50 مليون دينار كويتي ما يعادل حوالي 375 مليون دينار تونسي حسب الشروط التالية:

- نسبة الفائدة: 2,5 % سنويا،
- فترة السّداد: ثلاثون (30) سنة منها خمس (5) سنوات إمهال،

ثانيا . أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 22 فيفري 2018 استمعت خلالها إلى السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية حول مشروع هذا القانون والذي كان مرفوقا بثلة من إطارات الوزارة.

وفي بداية الجلسة، قدّم السيد الوزير البرنامج العام لإيصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة والذي يبلغ طوله 385 كلم وينقسم إلى قسطين:

- قسط أولي (تونس ـ جلمة) بطول 186 كلم.
- قسط ثاني (جلمة ـ سيدي بوزيد ـ قفصة وجلمة ـ القصرين) بطول 199 كلم.

كما بيّن أن هذا المشروع يحتوي على:

- 16 محول،
- 179 ممر تحتي وعلوي،
- 22 منشاة مائية كبرى،
- 8 محطات استراحة في كل جانب للطريق السيارة،

- مضاعفة الطريق الجهوية رقم 28 بطول 7 كلم مع طريق حزامية على مدينة الفحص بطول 9 كلم،
- مضاعفة الطريق الوطنية رقم 17 بين القصرين وتلابت بطول 30 كلم،
- مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 بين الطريق السيارة ولسودة بطول 3 كلم،
- مضاعفة الطريق الجهوية رقم 83 بين الطريق السيارة وسيدي بوزيد بطول 3 كلم.

ثم استعرض السيد الوزير مكونات القسط الأول (تونس ـ جلمة) والذي يبلغ طوله 186 كلم موزعة على الولايات التالية:

- ولاية بن عروس: 11 كلم طريق سيارة،
- ولاية زغوان: 67 كلم طريق سيارة + 7 كلم مضاعفة الطريق الجهوية رقم 28 + 9 كلم طريق حزامية على مدينة الفحص،
- ولاية القيروان: 100 كلم طريق سيارة،
- ولاية سيدي بوزيد: 8 كلم طريق سيارة،

كما وضّح بأن هذا الجزء يحتوي على :

- 9 محولات،
- 78 ممرات علوية و تحتية،
- 14 منشأة مائية كبرى،
- 4 محطات استراحة في كل جانب للطريق السيارة (الفحص والسبيخة والشبيكة وحاجب العيون)،
- مضاعفة الطريق الجهوية رقم 28 بطول 7 كلم مع طريق حزامية على مدينة الفحص بطول 9 كلم.

ثم تطرق السيد الوزير إلى خطة تمويل القسط الأول من المشروع (تونس ـ جلمة) والذي تبلغ كلفته الجملية قرابة 1660 مليون دينار، حيث تمّ تقسيم المشروع في إطار خطة التمويل المبرمجة إلى 8 أقساط موزعة على جزئين:

- جزء أول: يحتوي على الأربع أقساط الأولى بطول 87 كلم + 7 كلم مضاعفة ط.ج 28 + 9 كلم حزامية الفحص،
- جزء ثان: يحتوي على الأربع أقساط الثانية بطول 99 كلم.

وأفاد بأنه ستتمّ المساهمة في تمويل هذا القسط (تونس ـ جلمة) من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الأوروبي للاستثمار كما يلي:

- يساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل الجزء الأول (الأربعة أقساط الأولى من تونس إلى السبيخة) بـ 50 مليون دينار كويتي أي ما يعادل قرابة 375 مليون دينار تونسي،
- يساهم البنك الأوروبي للاستثمار في تمويل الجزء الثاني (الأربعة أقساط الثانية من السبيخة إلى جلمة) بـ 166 مليون يورو أي ما يقارب 500 مليون دينار تونسي.

وأضاف بأن إعلان طلب العروض بالنسبة لجزء (تونس ـ جلمة) سيتم في شهر جوان من هذه السنة على أن تنطلق الأشغال في بداية سنة 2019 .

وتقدم السادة النواب بجملة من الاستفسارات والتوصيات تركزت خاصة حول النقاط التالية:

- الاستراتجية الوطنية في مجال الطرقات السيارة،
- غياب رؤية واضحة لإستراتجية متكاملة في مجال الطرقات على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد،
- برامج الوزارة لإيصال الطريق السيارة إلى الحدود الليبية والجزائرية في إطار الطريق السيارة المغاربية،
- الاستفسار عن ربط عدد من مراكز الولايات بالطرق السيارة مثل المهدية والكاف وقبلي وسليانة وزغوان ومدنين،

- تاريخ برمجة القسط الثاني من هذا المشروع (جلمة ـ قفصة)،
- ضرورة تفعيل التمييز الايجابي في برمجة الطرقات السيارة،
- مدّ اللّجنة بالمخطط التفصيلي للمشروع وبدراسة حول تأثيراته البيئية وبدارسات الجدوى والمردودية،
- التساؤل عن الجدوى المرتقبة من هذا المشروع على المدى القريب والمتوسط في ظل الأزمة الخانقة للمالية العمومية والاعتماد على الاقتراض الخارجي لتمويله،
- ضرورة مراعاة النواحي الاجتماعية عند تطبيق القانون المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية،
- الاستفسار عن إصدار الأمر الحكومي المُحدث لوحدة إدارة المشروع والإشراف على تنفيذه،
- التوصية بتفعيل القانون المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لإنجاز مشاريع البنية التحتية،
- أسباب تعطل إنجاز عدد من المشاريع العمومية في مجال البنية التحتية،
- أسباب تجميع مشاريع البنية التحتية في الجهات لدى مؤسسات كبرى وإقصاء المؤسسات الصغرى،
- تعطّل إنجاز المشاريع الصحية في الجهات بسبب تباين الآراء بين وزارتي الصحة والتجهيز حول مشمولات كل طرف، بالإضافة إلى أن الهندسة المعمارية لعدد من المستشفيات لا تستجيب لمتطلبات العمل الصحي،
- الحرص على حلّ الاشكالية العقارية للمشاريع العمومية قبل إبرام القروض التمويلية لكي لا يقع إثقال كاهل الدولة بالخطايا،
- وجود شبهة فساد في إبرام صفقة إنجاز مستشفى الأمراض السرطانية بجندوبة،
- وثيقة شرح الأسباب هزيلة جدا ولا تُعطي صورة واضحة حول طبيعة المشروع.

وفي ردّه أوضح السيد الوزير أن وزارة التجهيز أعدت استراتجية متكاملة في مجال الطرقات السيارة تمتد على المدى المتوسط والبعيد وتهدف إلى إنجاز 1000 كم من الطرقات السيارة مما يمكن من ربط مختلف جهات الجمهورية.

كما أنه تم العمل في إطار هذه الاستراتجية على تقريب الطرق السيارة من مختلف مراكز الولايات بحيث لا تتجاوز مسافة الطريق الرابطة بين مركز كل ولاية وأقرب طريق سيارة الـ 60 كم.

وبخصوص القسط الثاني من هذا المشروع (جلمة ـ قفصة)، أفاد السيد الوزير بأنه يتم العمل على برمجته ضمن مخطط التنمية القادم.

وبالنسبة للجدوى المرتقبة من هذا المشروع على المدى القريب والمتوسط، أوضح أنها في حدود 21 % وهي تعتبر من أعلى نسب الجدوى مقارنة ببقية الطرقات السيارة.

وفي ما يتعلق بمراعاة النواحي الاجتماعية عند انتزاع الأراضي، أوضح السيد الوزير أن دراسات الجدوى أصبحت تدرج ضمن مقاييسها النواحي الاجتماعية وهي من بين الشروط الرئيسة للممولين مما يجعل الوزارة تعمل على حل الاشكاليات الاجتماعية بالتراضي قدر المستطاع.

وبخصوص تفعيل قانون الشراكة، أكد السيد الوزير أنه يتم العمل حاليا على دراسة امكانية استغلال هذه الصيغة لإنجاز عدد من المشاريع في مجال البنية التحتية ومنها مشروع تهيئة سبخة السيجومي بالعاصمة وسبخة بن غياضة في المهدية ومشروع تبرورة في صفاقس.

وفي ما يتعلق بالعراقيل، أفاد أن أهم التعطيلات التي تعترض انجاز المشاريع العمومية في مجال البنية التحتية تتمثل في الاشكاليات العقارية، وأشار إلى أن مصادقة مجلس نواب الشعب على القانون المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية سمح بتجاوز عدة اشكاليات.

وبالنسبة للمؤسسات الصغرى الناشطة في مجال البنية التّحتية، أفاد السيد الوزير أنه يتم العمل حاليا على إحداث مؤسسات صغرى في الجهات الداخلية وتشجيعها للتكتل مع المؤسسات الكبرى التي لها خبرة في المجال مما يمكن من نمو المؤسسات الصغرى وازدهارها حتى يتم تلافي معضلة نقص هذه النوعية من المؤسسات في الجهات الداخلية.

وبخصوص الاشكالية في مجال المؤسسات الصحية أوضح السيد الوزير أن العلاقة بين وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزارة الصحة تنظمها النصوص القانونية في المجال وأفاد بأن وزارته حريصة على ايجاد حلول لهذه المشاكل مع التقييد بالنصوص القانونية.

وفي ما يتعلق بضعف شرح الأسباب أوضح السيد الوزير أن شرح الأسباب تقدمت به وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، وأكد بأنه سيتم العمل على تحسينه في المستقبل ليتضمن مختلف المعطيات الضرورية التي توضح أكثر المشروع.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين

نائب رئيس اللجنـة	**المقرر المساعد:**
سامي الفطناسي	الهادي بن ابراهم